وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية
في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه بر بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشيء الاول اولى
بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر
واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي
وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل قوله اي اول وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن الفعل
كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة
حرف او حرف زايد على الاول صح لفظة في لان الصفة ينسب الى موصوفها بفي وهو شايع وكذا
على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزايد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص
بفي وبالعكس او لان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يغير كهراق
وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا الوقف في الوزن مع بقاء الزايد سواء كان بالحذف كسع
او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام
لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لا يكون
في الاسماء فيتحول في نقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشي قوله غير قابل اي حال كون الخ
حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا
قوله ولو قال غير قابل للتاء وكانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء قوله ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل فيه جعل وجود
الشرط علة للمشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع بانه
جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط
سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور
خلافا للجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب
فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من الجماعة اي لمفهوم صالح
لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد واللام يصح توصيفه بالنكرة لانه
نكرة قوله لما تبين اي للدليل الظاهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في
توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف لو جعل المصنف قوله
العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة
ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله

كافي عمر

كافي عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر
مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاجمع وبنيد واختلفوا
في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة
الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه
اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي هو باق وكاما
اخر وجمع واخواته اعلاما غير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة
عند الكوفيين قوله وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة
بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيهما مع انها غير منصرفة
بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف
قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هو اوزان ثلث ومثلث وسحر واخر وامس عند
تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الداير يعني ان المستثنى منه ليس سبب
المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه
بل مفهوم ما ردد بين مجموع السببين واحدهما او مفهوم ما ساو بالا اعني ما يجامعه العلمية مؤثرة
ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر
كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله ولم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة
كما في اذربيجان قوله وايضا قد عرفت يريد دفع النقض باخر على وزن افعل حيث قيل انه
معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ يعني ان جعل
الاخفش فاعلا اذ يلزم جعل قول سيبويه اصلاحا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وانتصاب
نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال
بعيد قوله في مثل احمر علما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك
ثلث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر
دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافكل قوله اعتبارا بجواز ان يكون
مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بمعنى
ان المعدوم بجعله كالثابت قوله وفيه بحث الخ ان قيل جاز اعتبار شيء من الوصفية في العلم
كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما
وضع له لغة ولذلك لا تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي
قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع
فهو منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدول من كل وجه لا يوثر قوله لما يلزم علة للنفي
لا للمنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد ولم يرد التقابل بالذات

يقال زاد زيدا وزيادة مصدران للمتعدي واللازم كما يدل عليه الصحاح وقيل الزيادة مصدر اللازم والزيد مصدر المتعدي غاية تحقيق سيد شريف

ويذكر يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه فلا تزاحم بينهما في الحكم سيد شريف

Copyright © King Saud University